

ندوة «البناء» بالتعاون مع قناة «أن بي أن» عن مجلس النواب والشيوخ برعاية قانصو

## الفرزلي وبارود ومنصوري لجمعية لحنية تلازم مجلس نيابي لا طائفي ومجلس شيوخ للطوائف التحسب لخديعة تمديد جديد أو انتخابات على أساس الـ«60» لإجهاض مسعى بري قانصو: لا أفق لإصلاح أو لخروج آمن من الأزمة بغير صيغة المجلسين الآتية من الطائف



قانصو يلقي كلمة الافتتاح

نحن من المطالبين بإلغاء الطائفية باعتبارها مولد الانقسامات والنزاعات والحروب والأزمات بين اللبنانيين، وقد قال زعيمنا سعادة في ثلاثينيات القرن الماضي إن «لبنان يهلك بالطائفية ويحيا بالإخاء القومي»



الاختصاص، يسمي كل طرف على طاولة الحوار ممثله فيها. تتولى هذه اللجنة إعداد مسودة مشروع قانوني مجلس الشيوخ وانتخاب مجلس النواب الوطني، أما إقرار القانونين - كما أكد الرئيس بري للمعارضين - فلن يحصل إلا بعد انتخاب رئيس الجمهورية وبعد إبداء الرئيس رأيه فيهما. إلا أن المعارضين بقوا على اعتراضهم، وهذه الاعتراضات قصدت إجهاض فكرة الرئيس بري وتعطيل السير بالبنود الإصلاحية.

إن الاعتراضات على تنفيذ البنود الإصلاحية في دستور الطائف، تذكرنا بالاعتراضات التي واجه بها بعض الطائفة السياسية، المشروع الإصلاحية المتقدم، الذي كانت طرحته الحركة الوطنية في سبعينيات القرن الماضي، وكما حاول من اعترض على السير بالمادة 22 لتقليل شروطه حينما أقدم سلاح المقاومة في لائحة هذه الشروط اعتماد من اعترض على المشروع الإصلاحية للحركة الوطنية على تقليل شروطه بمطالبة بالعلمنة الشاملة، التي سُميت آنذاك علمنة الإحراج الطائفي، وكان التاريخ يُعيد نفسه بأسوأ محطاته.

نجدد تأكيدنا على ضرورة إنهاء الشغور الرئاسي بانتخاب رئيس موفوق بخياراته وبقدرته على بناء دولة قوية، عادلة ومطمئنة. إلا أننا لا نرى مستقبلًا مستقرًا زاهرا للبنان إلا بإصلاح نظامه السياسي، ومدخل هذا الإصلاح تنفيذ المادة 22 من الدستور، فنحن أعلنًا على طاولة الحوار ووقوفًا مع الرئيس بري في سعيه إلى تحقيق هذا الإصلاح بإقرار قانون للانتخابات النيابية من خارج القيد الطائفي، ونقوم على لبنان دائرة انتخابية واحدة، وعلى أساس النسبية وبالتلازم مع إنشاء مجلس شيوخ تتمثل فيه العائلات الروحية، ويُنتخب أعضاؤه وفق مشروع اللقاء الأثوذكسي.

إننا ندعو كل القوى السياسية المؤممة بالخيار الإصلاحية، كما النخب الإعلامية والثقافية والنقابية وعموم اللبنانيين، إلى العمل الجاد وبكل الوسائل الديمقراطية لتشكيل قوة ضغط على الطائفة السياسية لجعلها تستجيب لتطلعات اللبنانيين إلى إصلاح حقيقي يفتح الطريق إلى مستقبل آمن لهم وللإحزاب.

إن فرصة الإصلاح السياسي يُحدق بها خطر شديد، وضياعا هذه المرة سيؤدي لبنان يتخبط بزمامته، وسيبقى أرضاً مشتعلة مهيأة لارتدادات زلازل المنطقة في كل حين.

وختم قانصو كلمته بتوجيه التحية إلى أسرة «البناء» ورئيس تحريرها على هذه العبارة التي تندر في هذا السياق المنشود.

تُعد إنتاج الطبقة السياسية عنها، ما جعل لبنان ينتقل من أزمة إلى أخرى، ومن حرب أهلية إلى أخرى، والسؤال الذي يفرض نفسه اليوم هو: هل نعود إلى المسكنات في معالجة أزمةنا الراهنة كما كانت حالنا مع الأزمات السابقة، أم يجب معالجة الأزمة من جذورها ومولداتها الحقيقية؟ نحن من المطالبين بإلغاء الطائفية باعتبارها مولد الانقسامات والنزاعات والحروب والأزمات بين اللبنانيين، «لبنان يهلك بالطائفية ويحيا بالإخاء القومي»، كلام قاله زعيمنا سعادة في ثلاثينيات القرن الماضي، والدولة المدنية وحدها هي دولة المواطنة، وحدها الدولة المطمئنة للمكونات جميعها. لكن إلغاء الطائفية لا يتم بكسرة زر، فنحن لسنا واهمين، لذلك اعتبر دستور الطائف في مقدمته «إلغاء الطائفية هدفاً وطنياً أساسياً يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية»، وهذه الخطة المرحلية أوكل أمرها في المادة 95 منه لهيئة وطنية طلب تشكيلها «لدراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء»، ومتابعة تنفيذ الخطة الحزبية»، والسؤال: لماذا لم تشكل هذه الهيئة حتى الآن؟ الجواب معروف، وهو أن الطبقة السياسية بمعظم مكوناتها لا تريد إلغاء الطائفية ضماناً لمنافعها ومكاسبها ومصالحها، ولإتاحتها للخارجية.

ولقد استبشرنا خيراً، حينما أكدت كل القوى السياسية المشاركة على طاولة الحوار التزامها تنفيذ كل بنود اتفاق الطائف بما فيها البنود الإصلاحية، ومنها تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية، وانتخاب مجلس نيابي وطني لا طائفي، ومجلس شيوخ تتمثل فيه العائلات الروحية كما نصت المادة 22 من الدستور.

الانتزام بتنفيذ هذه البنود سمعنا من كل القوى السياسية، ولكن حينما طرح الرئيس بري في الجلسات الثلاثية الأخيرة مناقشة تصور القوى السياسية لصلاحات مجلس الشيوخ وطريقة انتخابه والمجلس النيابي الوطني وطريقة انتخابه وبالتلازم بين الأمرين، ذاب الخلق وبان المرجح، فبعضهم حاول الفصل بين المسارين: أي بين مجلس الشيوخ والمجلس النيابي الوطني، علماً أن الرئيس بري شد على التلازم ما بينهما وفق ما نصت المادة 22، والبعض الآخر رفض السير باقتراح الرئيس بري بحجة أنه لا يجوز بحث موضوعات بهذه الأهمية في غياب رئيس الجمهورية، علماً أن الرئيس بري أكد لهذا البعض في المطالب على الخطوط العامة لصلاحية مجلس الشيوخ وطريقة انتخابه، ولقانون انتخاب المجلس الوطني، ثم تتولى لجنة من النواب ورجال

النواب نبه بري أن يفتح عبره كوة في الجدار المسدود. تنشر «البناء» اليوم كلمة راعي الندوة رئيس الحزب السوري القومي الإجتماعي الوزير علي قانصو، لتتشر وقائع الحلقة الأولى في عدد الغد وتبنيها قناة «أن بي أن» عداً أيضاً، لتتعقد الحلقة الثانية والثالثة الخميس المقبل والذي يليه، وتتشرف قانصو بتبعا السبت المقبل والذي يليه.

### كلمة راعي الندوة

حين فاتحني رئيس تحرير «البناء» الأستاذ ناصر قنديل بشأن هذه الندوة ورايتي جلسة افتتاحها، وبالو موضوعات التي تتناولها، وبأسامه الشخصيات المشاركة فيها، ربحت وسعدت.

وإنني اغتمت هذه الفرصة لأتوجه إلى المنتديات الإعلامية والثقافية والسياسية، لإطلاق ورش حوار من نط هذه الورشة حول أزمنا الراهنة وسبل الخروج منها، بعد أن استحكمت هذه الأزمة وطالت، وضربت بمقايعها كل جوانب الحياة في الدولة والمجتمع.

إن الحوار بين وجهات نظر متباينة أو مختلفة حول أزمنا مطلوب، لأنه يُغني الجميع، ويقرب بين الآراء، ويفيد في عملية تشكيل رأي عام ضاغط على من يدهم الحل والربط، عليهم يخرجون من دائرة الانتظار والمراوحة، ويقفاهمون على مخارج لهذه الأزمة الطاحنة.

إننا ندعو كل القوى السياسية المؤممة بالخيار الإصلاحية، كما النخب الإعلامية والثقافية والنقابية وعموم اللبنانيين، إلى العمل الجاد وبكل الوسائل الديمقراطية لتشكيل قوة ضغط على الطائفة السياسية لجعلها تستجيب لتطلعات اللبنانيين إلى إصلاح حقيقي يفتح الطريق إلى مستقبل آمن لهم وللإحزاب.

إن فرصة الإصلاح السياسي يُحدق بها خطر شديد، وضياعا هذه المرة سيؤدي لبنان يتخبط بزمامته، وسيبقى أرضاً مشتعلة مهيأة لارتدادات زلازل المنطقة في كل حين.

وختم قانصو كلمته بتوجيه التحية إلى أسرة «البناء» ورئيس تحريرها على هذه العبارة التي تندر في هذا السياق المنشود.

أزادت «البناء» تقديم مساهمة ببناءً في النقاش الدائر حول الأزمة الوطنية التي تعصف بلبنان، فنقلتم ندوة بالتعاون مع الشبكة الوطنية للإرسال (قناة أن بي أن) بدأت حلقتها الأولى أمس كورشة عمل فكرية سياسية تحت عنوان «مجلسي النواب والشيوخ من اتفاق الطائف إلى الفراغ الرئاسي فالحوار الوطني بين الإيمان والضرورة»، وخصصت الحلقة الأولى للإطار السياسي للبحث.

عقدت الندوة برعاية رئيس الحزب السوري القومي الإجتماعي الوزير السابق علي قانصو ومشاركة نائب رئيس مجلس النواب السابق إيلي الفرزلي، وزير الداخلية السابق زياد بارود والأستاذ الجامعي في القانون الدستوري الدكتور وسيم منصور.

الندوة تعاقبت مع بحث مهمتها في مسار تصاعدي بدأ من كلمة الراعي الوزير قانصو، الذي قدم صورة عن أزمة النظام السياسي ومحورها، النظام الطائفي القائم على سد كل الإفاق أمام التمثيل الصحيح، وتعقيم فرص التطور والتحديث للنظام السياسي، الذي يؤسس لأزمات خانقة وحروب أهلية بصور دورية، يدفع اللبنانيون ثمنها أوراها وازراقا وعمراناً، ليكتشفوا رقة لهذا النوب المتهترى ويعودوا بعد استفاد ثمنها إلى دورة جديدة من الحرب والأزمات.

تداول المشاركون أفكارهم ووضعها فوق الطاولة، بعيداً عن لعبة السجال وتسجيل المواقف لمحاولة تقديم أجوبة على أسئلة حقيقية، تبدأ من التمييز بين الأزمة الراهنة والأزمات التي سبقت كما قال الدكتور منصور، فللمرة الأولى يصل النظام السياسي، وهو لم يحدث بالتزامن والامتداد الذي هو الجمهورية ومجلس النواب، وقد صار وفقاً للرئيس الفرزلي قلقة وجودياً يعززها اضطراب إقليمي مخيف، يستحيل الخروج منه من دون إعادة تكوين منصف للسلطة تعيد إنتاج الشراكة الوطنية، بعيداً عن أي خداع كالذي حملته المناصف الشكلية منذ اتفاق الطائف، ويصير نظام المجلسين أكثر من ضرورة إصلاحية، كما التمثيل النسبي، حاجة وجودية كما قال الوزير زياد بارود، ويصير على اللبنانيين التفتين من مكيدة أذهم إلى تمديد جديد لمجلس النواب أو إلى انتخابات على أساس قانون الستين، قطعاً للطريق على المسار الذي يحاول رئيس مجلس

## «تجمع العلماء»: للإسراع بانتخاب رئيس ومواجهة التكفيريين بالوحدة

هو جزء من المعركة الكبرى في الأمة، الهادفة لإضعاف نهج المقاومة، مطالباً الاسم المتحد «بنان تكون موضوعية والمنطقة، وأصدرت بياناً أشارت فيه إلى أنه «في كل مرة نحاول فيها أن نرفع الصوت غالباً للتذكير بالعدو الأوحدها لقتنا الذي هو العدو الصهيوني، تحاول تحويل الأمة نحو مشاكل أخرى لا علاقة لها بالفضية المركزية، بل هي معوق عنها ومضيفة للجهود وسبب لإضعاف محور المقاومة الذي يتعرض هذه الأيام لحملة ضخمة في معركة قد تكون الفاصلة والأخيرة في أكثر من منطقة من مناطق عالمنا الإسلامي».

وأكد التجمع أنه «يجب أن تعود القضية الفلسطينية لتحتل موقعها على رأس سلم أولوياتنا، وعدم الدخول في المهادنة والقضايا الصغيرة على حسابها بشكل يكون المستفيد الأوحدها هو العدو الصهيوني، ولذلك فإن على كل الشرفاء في الأمة التصدي لهذه المحاولات»، مؤكداً «أهمية إبراز قضية الأسرى الأحرار في إضرابهم المفتوح عن الطعام، ضمن معركة الأمعاء الخاوية في مواجهة ظلم الصهاينة، هذه المسألة التي يشغل عنها حكّام العرب اليوم، ويذهب أكثرهم في رحلات مكلفة تلبية لشهواتهم ونزواتهم».

واعتبر أن «فشل الحل السلمي في اليمن، وتعتت السعودية في ترك الشعب اليمني ليحدّد مصيره بنفسه، من كثير من بلدان العالم الأخرى».

ناقشت الهيئة الإدارية في «تجمع العلماء المسلمين» خلال اجتماعها الأسبوعيّ أمس، الإيضاح في لبنان والمنطقة، وأصدرت بياناً أشارت فيه إلى أنه «في كل مرة نحاول فيها أن نرفع الصوت غالباً للتذكير بالعدو الأوحدها لقتنا الذي هو العدو الصهيوني، تحاول تحويل الأمة نحو مشاكل أخرى لا علاقة لها بالفضية المركزية، بل هي معوق عنها ومضيفة للجهود وسبب لإضعاف محور المقاومة الذي يتعرض هذه الأيام لحملة ضخمة في معركة قد تكون الفاصلة والأخيرة في أكثر من منطقة من مناطق عالمنا الإسلامي».

وأكد التجمع أنه «يجب أن تعود القضية الفلسطينية لتحتل موقعها على رأس سلم أولوياتنا، وعدم الدخول في المهادنة والقضايا الصغيرة على حسابها بشكل يكون المستفيد الأوحدها هو العدو الصهيوني، ولذلك فإن على كل الشرفاء في الأمة التصدي لهذه المحاولات»، مؤكداً «أهمية إبراز قضية الأسرى الأحرار في إضرابهم المفتوح عن الطعام، ضمن معركة الأمعاء الخاوية في مواجهة ظلم الصهاينة، هذه المسألة التي يشغل عنها حكّام العرب اليوم، ويذهب أكثرهم في رحلات مكلفة تلبية لشهواتهم ونزواتهم».

واعتبر أن «فشل الحل السلمي في اليمن، وتعتت السعودية في ترك الشعب اليمني ليحدّد مصيره بنفسه، من كثير من بلدان العالم الأخرى».

## الخازن يلتقي أمين سر الشؤون الخارجية في الفاتيكان

أعلن المجلس العام الماروني، في بيان، «أن أمين سر الدولة للشؤون الخارجية في حاضرة الفاتيكان المونسنيور بول ريتشارد غلاغير، استقبل رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن، الذي نقل إليه باسمه الشخصي وباسم المجلس العام الماروني مشاعر التقدير العميق لقداسته الحبر الأعظم البابا فرنسيس لمواقفه الصلبة والبناءة التي تصب في خاتمة العيش المشترك والحفاظ عليه في لبنان والمنطقة، كقوة مضيفة في خضم الحروب المفتعلة على خلفية مذهبية لا تمت إلى الدين بصلة، لأن الأمر، كما وصفه قداسته البابا فرنسيس، أبعد من أن يكون صراع أديان، بل صالح».

واعتبر غلاغير أن «المشكلة الدموية المدمرة في حروب الشرق الأوسط، لا تعدو كونها حروب تنافس على النفوذ والهيمنة على مقدرات الدول وكياناتها وثرواتها الخفية ومواقفها الإستراتيجية بين الشرق والغرب»، مبشراً إلى أنه «كان تركيز على الواقع المسيحي في لبنان باعتبارها إرثاً ضامناً للعلاقة التاريخية التي تجمع عليها الأديان إطلاقاً من القيم والمبادئ السماوية».

ورأى أن «لا خوف على لبنان، الذي يوليه الحبر الأعظم عناية فائقة في تحركاته ولقاءاته بمسؤولين دوليين وإقليميين بهدف تحييده عن الشعارات الدينية التي لا هوية لها إلا في مصطلحات محركها ومشغليها، لأنه الممثل الأساسي لفكرة التلاقي التي تقف سداً منيعاً في وجه التطرف الأعمى والمفتعل تحت مسمياته ومعيباته المختلفة».

وأثنى على «الجهود الجبارة التي ما انفك يبذلها غبطة البطريرك الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي لتأكيد على المعنى العميق لدور المسيحيين في لبنان وسائر المشرق، وإبقاء جذوة العيش مثالا ومشغلاً من خلال تمسكه بانتخاب الرئيس المسيحي الأوحدها في الشرق».

وأشار البيان إلى أنه «كان تركيز على الدور الإيجابي الجامع الذي يضطلع به الرئيس نبيه بري من خلال دعواته المستمرة في هيئة الحوار الوطني، وتأكيد بصراير على أهمية إنجاز الاستحقاق الرئاسي وإحياء الدولة لاستعادة دورها الطبيعي في المنطقة والعالم».

وكان الخازن التقى في حاضرة الفاتيكان نائب أمين سر الدولة المونسنيور يابول جورجيا وعدد من المسؤولين.

## أعربت عن ارتياحها لأداء الأجهزة الأمنية والعسكرية في ملاحقة الإرهابيين «الوفاء للمقاومة»: الحوار نافذة الضوء الضرورية

## للتفاهم حول المخارج السياسية

ويقول كلمته بحزم ومن دون أي تردد: «وأعربت الكتلة عن ارتياحها لأداء المؤسسات والأجهزة الأمنية والعسكرية كافة، وفي مقدمتها الجيش اللبناني ومخابراته، خصوصاً في مجال ملاحقة الإرهابيين التكفيريين، وحماية الوطن والمواطنين من شرورهم وجرائمهم»، واعتبرت أن «تكمال الجهود بين الشعب والجيش والمقاومة كفيل بدفع الأخطار عن البلد وحماية الاستقرار الأمني فيه، خصوصاً في هذه المرحلة التي تشهد فيها منطقتنا العربية الكثير من الاضطرابات والتفجيرات الإرهابية على أيدي التكفيريين الذين امتد خطرهم ليطال شعوب ودول المنطقة كلها، والعالم».

وحيت «صمود الشعب السوري وجيشه الباسل بوجه التامر الدولي والإقليمي، الذي يستخدم الإرهاب التكفيري كذراع تخريبي مدمر لحياة الشعوب، والمستنزف لقدرات الدول المستهدفة».

وقالت: «على الرغم من اتساع حجم التواطؤ واستمرار الدعم الدولي والإقليمي للإرهابيين من قبل الإدارة الأميركية وكل ادعاء مكافحة الإرهاب، والحرس على حقوق الإنسان، فإن مسار الصمود والمقاومة في سورية استطاع أن يدمر قدرات هذا الإرهاب إلى حد كبير، ويحيط كل جهاته ويمنعها من تحقيق أهدافها المرسومة، الأمر الذي يعزز قناعتنا بقدرة سورية جيشاً وشعباً وقيادة على إحاق الهزيمة بالإرهابيين التكفيريين وإسقاط المشروع العدواني لمشغليهم، وصولاً إلى حل

أعربت كتلة «الوفاء للمقاومة» في بيان، بعد اجتماعها الدوري أمس برئاسة النائب محمد رعد، «أن الحوار الوطني المستمر بالرعاية المسؤولة من دولة الرئيس نبيه بري هي مبعث ثقة اللبنانيين وأملهم بإمكان وضع البلاد على مسار الاستقرار وإيجاد الحلول»، معتبراً أن «هذا الحوار يبقى نافذة الضوء الضرورية والمتاحة للتفاهم حول المخارج السياسية المؤاتية، سواء على الصعيد الرئاسي أو على صعيد إنجاز قانون انتخاب عادل أو على صعيد إعادة النهوض بالدولة».

وأشارت إلى أنها تتابع بإيجابية تامّة الاتصالات واللقاءات الجارية بين مختلف المعنيين بإنجاز الاستحقاق الرئاسي، أملاً «أن تتوافر الجدية والصدق والمطوئتان للتوصل سريعاً إلى تفاهم يُنهى الشغور الرئاسي، وينتج الفرصة للشروع في تفعيل عمل السلطات الدستورية، والنهوض بمؤسسات الدولة واجزئتها كافة وفق الدستور والقوانين المرعية الإجراء»، وأبدت أسفاً الشديد «لخروج البعض عن مسار المعالجة المنهجية المسؤولة، عبر تصريحات كيدية متعمدة لا تهدف إلا إلى التخريب والاستفزاز وإثارة الغضب».

ولفتت إلى أنه «على الرغم من إكمال عدد من ملفات الهدر والمخالفات في قطاع الاتصالات والإنترنت غير الشرعي، وإحالتها على القضاء المختص، فإن التباطؤ في متابعة هذه الملفات لم يعد مفهوماً ولا مبرراً»، مجددة «دعوتها للقضاء المعني كي يتحمل مسؤوليته في هذا المجال،

أعربت كتلة «الوفاء للمقاومة» في بيان، بعد اجتماعها الدوري أمس برئاسة النائب محمد رعد، «أن الحوار الوطني المستمر بالرعاية المسؤولة من دولة الرئيس نبيه بري هي مبعث ثقة اللبنانيين وأملهم بإمكان وضع البلاد على مسار الاستقرار وإيجاد الحلول»، معتبراً أن «هذا الحوار يبقى نافذة الضوء الضرورية والمتاحة للتفاهم حول المخارج السياسية المؤاتية، سواء على الصعيد الرئاسي أو على صعيد إنجاز قانون انتخاب عادل أو على صعيد إعادة النهوض بالدولة».

وأشارت إلى أنها تتابع بإيجابية تامّة الاتصالات واللقاءات الجارية بين مختلف المعنيين بإنجاز الاستحقاق الرئاسي، أملاً «أن تتوافر الجدية والصدق والمطوئتان للتوصل سريعاً إلى تفاهم يُنهى الشغور الرئاسي، وينتج الفرصة للشروع في تفعيل عمل السلطات الدستورية، والنهوض بمؤسسات الدولة واجزئتها كافة وفق الدستور والقوانين المرعية الإجراء»، وأبدت أسفاً الشديد «لخروج البعض عن مسار المعالجة المنهجية المسؤولة، عبر تصريحات كيدية متعمدة لا تهدف إلا إلى التخريب والاستفزاز وإثارة الغضب».

ولفتت إلى أنه «على الرغم من إكمال عدد من ملفات الهدر والمخالفات في قطاع الاتصالات والإنترنت غير الشرعي، وإحالتها على القضاء المختص، فإن التباطؤ في متابعة هذه الملفات لم يعد مفهوماً ولا مبرراً»، مجددة «دعوتها للقضاء المعني كي يتحمل مسؤوليته في هذا المجال،